اسم المصدر

دراسة في المعايير الشكلية والموضوعية في التفريق بينه وبين المصدر

د. حيدر مصطفى هجر/ كلية الاداب ـجامعة ذي قار

د. حبيب مشخول/مديرية تربية ذي قار

لا يختلف الباحثون والمتخصصون في دراسة تاريخ العربية في ان الاساس الذي دفع علماء العربية للخوض في تأسيس علومها وتقعيد قواعدها كان هو حفظ النص القراني وفهمه وادارك ابعاده الاعجازية والجمالية – بمعنى اخر ان الثقافة العربية بنيت على اسٍ عقائدي وهذا الامر اكسبها اهمية خاصة – فضلاً عن كونها وسيلة التدوال والتواصل – اكسبها قدسية كونها مقدمة لدراسة القران الكريم واقتضى هذا الامر ان يكون الاهتمام التعليمي ذا سمة خاصة عما انعكس يشكل عملي على طريقة التأليف والتدريس لايصال المعارف العربية لمتعلميها بشكل دقيق وواف للوصول بالمتعلم من مرحلة ادارك المفاهيم الى تطبيقها ، وكون الامر بهذا الوصف يعني ان السمة التعليمية سمة بارزة في التاليف والتبويب والتدريس والاصطلاح ، وهذا يعني ان اثر البعد التعليمي في اللغة العربية كان له انعكاسات وصلت في بعض الاحيان حد التعارض والاختلاف الجذري في طريقة العرض والمنهج ضمن مطنب الى مختصر ومن معقد الى ميسر ومن ماتن الى شارح ، وقد ادى ذلك الى كثرة الاصطلاحات وهذا يعني ان ابواباً عديدة في العربية يمكن ان تلحظ تحت عنوان عام جامع ، الا ان لحاظ الدقة والتفريق بين بعض المفردات والمتأتي من البعد التعليمي اقتضى ان يضعوا كل مفردة وجدوا فيها اختلافاً خاصاً وان كان من الممكن ان يقع تحت العنوان الرئيسي والامثلة على ذلك كثيرة .

ولعل من بين هذه الموضوعات التي وقع فيها هذا اللون من عملية الاصطلاح ما يسمى في العربية باسم المصدر ويبدو ان اصطلاح اسم المصدر على بعض الالفاظ الدالة على الحدث – الذي يعبر عنه بالمصدر – انما جاء نتيجة مقاربة اصطلاحية اعتمدها النحاة لبعض الالفاظ ممن ذلك ان العلماء لما وجدوا ان بعض الالفاظ دالة على الفعل الا انها ليست من جنس الافعال اصطلحوا عليها باسماء الافعال ، وحين وقفوا عند الفاظ معينة تحمل معنى المصادر الا انها لم تأت على المقياس الذي وصفوه بالمصدر عمدوا الى ما فعلوه في اسم الفعل فطبقوه على هذه الالفاظ او بالعكس وعملية المقاربة سجية في التفكير العربي كما في عطف البيان وعطف النسق .

ويعد مصطلح اسم المصدر من اكثر المصطلحات التعليمية الخاصة ، اذ من الممكن ان نجد ان لكل عالم استعمالاً خاصاً لهذا المصطلح لذا ارتأينا ان يكون استعمال هذا المصطلح منسوباً الى صاحبه ، ولعل النظرة التاريخية تؤيد استعماله في مؤلفات القدماء كصاحب العين غير ان اشارته كانت باهته فضلاً عن كونها شكلية محضة ويظهر هذا المصطلح اكثر وضوحاً في مؤلفات المتأخرين كابن مالك وغيره ويبدو الامر اكثر تعقيداً في الدرس الاصولي لان الاهتمام هنا ينصب في اصل الوضع اللغوي او الابعاد المعنوية التي تتولد من اختلاف الصيغ مما جعل اهتمامهم اوسع في التفريق بين المصدر واسم المصدر وقد انعكس اختلاف العلماء في عملية استخدام المصطلح بشكل واضح في كتاباتهم مما جعل عملية تحديده والتفريق بينهما بشكل دقيق يحتاج الى مزيد عناية وتأمل ، لهذا حاولنا في هذا البحث ان نقف عند ما اعتمده الاعلام من معايير للتفريق بين المصدر واسمه وقد تبين لنا ان هذه المعايير منها ما هو شكلي وما هو مضموني لذا وجدنا ان يدرس البحث من المباحث التالية .

المبحث الاول تناول البعد الشكلي في التفريق واجملنا اراء الاعلام في هذا الجانب مناقشين ومرجحين .

اما المبحث الثاني فقد تناول البعد المضموني وقد عدنا الى عدة اقوال لعلماء ومفسرين واصولين واجملنا واضعين ادلتهم نصب اعيينا عند المناقشة والتحليل .

اما المبحث الثالث فقد ارتأينا ان يكون تحت عنوان (اختيار الباحثين) وهو ما حاول الباحثان ان يقفا عنده من مصطلح اسم المصدر بعد ان وازنا ورجحنا وناقشنا ليكون لهما رأي خاص في ذلك .

وخلص البحث الى مجموعة من النتائج اجملت بنقاط لغرض الاحاطة بها .

نسأل الله العلي ان يوفقنا لما فيه خدمة لغة القران الكريم وان ينتفع به فهو ولي التوفيق .

توطئة

لقد جعل النحاة المصدر المقياس الذي في ضوئه يتحدد اسم المصدر ، وبعبارة ادق ان معرفة اسم المصدر بشكل دقيق ارتبطت بمقارنة مع المصدر وهذا ما سار عليه عليه الاعلام في بحوثهم وكتاباتهم لذا ارتأينا ان يدور حول العناوين التالية ومناقشتها في ضوء المعطيات المبحث .

المبحث الاول :

البعد الشكلي في التفريق وبيان الفرق بين المصدر واسم المصدر .

المبحث الثاني :

البعد المضموني في التفريق .

المبحث الثالث :

اختيار الباحثين .

المبحث الاول :

البعد الشكلي في التفريق

ويعني البحث في الفرق بين المصدر واسمه من حيث الصيغة فمن بداهة القول ان الكلام هوناتج التفاعل بين مادة وهيأة اذ يقوم كل واحد منهما بوظيفته اللغوية فهما يعملان معا لتحقيق تلك الوظيفة.

وقد تناول الاعلام دراسة هذه الصيغ والمضامين ولحظوها من جهات عدة :

أ – من حيث كونها مبدأ للاشتقاق .

ب– من حيث كونها قائمة على مدول معين .

جـ – من حيث كونها قائمة بوظيفة معينة .

ولهذا كان لزاماً عليهم سواء اكانوا معجمين ام نحويين ام صرفيين ان يعتنوا بهذا الامر عناية خاصة فعلى سبيل المثال صيغة اسم الفاعل او قل صيغة (فاعل) في العربية او غيرها مما يدل على اسم الفاعل تقوم بوظيفة نحوية معينة من جهة وتؤدي دلالة لغوية من جهة ثانية ، فاللغوي ينظر اليها على انها دال ومدلول بغض النظر عن كون المدلول عليه صرفيا او اسمياً كما يرى الاصوليون .

اما النحويون فبحثوا في الاثر الاعرابي لهذه الصيغة اذ ان مقتضى هذه الصيغة العمل فقد ترفع فاعلاً او تنصب مفعولاً ضمن شروط محدودة اوتضاف اضافة غير محضة ، وقِسْ على ذلك غيرها من الصيغ .

ولعل الحديث في صيغة المصدر اكثر تعقيداً واوسع مجالاً خاض فيه علماء اللغة ، لان هذه الصيغة تدرس بلحاظ كونها مبدءا للاشتقاق عند فقهاء اللغة والمعجمين والاصوليين . وتدرس بلحاظ اخر من حيث كونها تأتي مفعولاً مطلقاً عند النحويين ، وبلحاظ ثالث تدرس من حيث كونها دالة على معنى معين كما هو الحال عند علماء التفسير والاصول واذا كان الامر كذلك في المصدر فلعل البحث في اسم المصدر اكثر تعقيداً لكون اسم المصدر بحث على هامش المصدر لمجموعة من الصيغ لا تجمعها ضابطة مشتركة او قل ليس لها وزن في العربية مطرد يمكن ان يلجأ اليه حتى تصبح هذه المفردة اللغوية خاضعة للقياس بعيدة عن الاخذ والرد . حتى اننا لا نجد في كتب الصرف باباً يدرس فيه اسم المصدر حتى (اشتهر انه لا يكون لاسم المصدر – في علم الصرف – المتكفل ببناء الهيات هيأة خاصة به) [١] ومع ذلك فقد كان الحديث عن هذا العنوان الهامشي منثوراً في مصادر العربية وغيرها – كالتفسير والاصول – على اختلاف مجالاتها البحثية وبعد البحث والمتابعة والتقصي تمكنا من متابعة الاقوال التي قيلت في صيغة اسم المصدر واجملناها فيما يأتي :

١– القول الاول : قول صاحب العين * ولعله اقدم الاقوال التي بين ايدينا اذ جاء في العين ما نصه ان (كل مصدر اذا كان لـ (افعل) ممدودا فاسم مصدره (فِعال) ، افاق يفيق فواقاً واصاب يصيب صواباً ، واجاب يجيب جواباً والمصادر الافاقة والاصابة والاجابة) .[٢]

ومن خلال رؤية تحليلية لهذا القول يبدو لاول وهلة كأن هذه الدعوة هي من الصور المطردة لصيغة اسم المصدر وظاهر ما ورد في النص يوهم ذلك . الا ان النظر المتأني لهذا النص يظهر ان هذه القاعدة مخصوصة – كما هو

واضح في النص فيما كان من الافعال معتل العين بالالف ممدوداً – كما قال بعبارة صاحب العين – وهذه الصورة لا تعطينا قاعدة مطردة لجميع اسماء المصادر مما يستدعي البحث عن وسائل اخر للتفريق بين اسم المصدر والمصدر هذا مع ثبوت صحة القاعدة واطرادها الا انها من جهة اخرى لا تخلو من مناقشة اذ ان من المحتل ان تكون هذه الصيغ صيغ مصدرية اخر للافعال كما سنوضح ذلك . فمثلاً ان الاصل في مصدر صيغة (أفعل) هو (افعال) غير انهم لما وجدوا ان بعض المصادر لم تأت على هذه الصيغة قالوا انها حذف منها بعض الحروف وجيء بأخر عوضاً عنها وهو ما قاله ابن مالك حين فرق بين المصدر واسمه ، قال عن المصدر بأنه مأساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً او تقديراً دون عوض من بعض ما في فعله .[٣]

فـ (اقام) مصدرها (اقوام) وبالحذف والتعويض صار (اقامة) ومثله (أقال) مصدره (اقالة) اذ حذف حرف العلة وابدل عنه بالتاء ، ولا يخفى ان هذا القول مستند الى تأويل الباحث او المحلل اللغوي ولعلهم لجؤوا الى ذلك لما وجدوا ان هذه المفردات مخالفة في مصادرها الى المباني الاصلية فتبنوا هذه المقولة ، أي ان هذا التصوير يرجع في اصوله الى واضع القاعدة فهو الذي لحظ الحذف والتعويض ليستقيم الامر ، قال ابن مالك في معرض حديثه عن التعويض الحاصل في بعض المصادر لنقصها عن حروف فعلها ، قال (وكذا تعلمُ مصدر علّم مع خلوه من التضعيف ولكن جعلنا التاء في اوله عوضاً من التضعيف)[٤] واذا ما قبل هذا التأويل فالاقرب للبعد التداولي في اللغة ، ان تكون عملية الحذف على الوجه الذي سنطرحه :

انه اذا كان مصدر (أفعل) هو (افعال) وكان معتل الوسط فالاجود ان يقال ان ما حدث فيه هو انه حذف بعض حروفه دون تعويض ففرض التعويض وعدمه ليس من اصل اللغة بل يرجع الى فهم وتصورات اللغوي الذي من مهامه تقييد اللغة وتقعيدها لاغراض تعليمية فمثلا مصدر الفعل (اجاب) هو (اجواب) على وفق القاعدة التي تقول ان مصدر (أفعل) هو (افعال) فما حدث هو حذف الهمزة فصار (جواب) وكذلك (افاق) (فواق) و (اصاب) (صواب) وعلى ذلك فان هذه ما هي الا مصادر كمثل ((ثواب وعطاء)) على رأي ابن مالك اذ ذهب الى ان (من المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء اصلها اثواب واعطاء فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال والمصدرية باقية كطاعة وطاقة وجابه الاصل اطاعة واطاقة واصابة لانها مصادر اطاع واطاق واصاب فحذفت الهزة لكثرة الاستعمال واكتفى بالتقدير – هذه وامثالها مصادر لقرب ما بينها وبين اصلها) [٥] .

وخلاصة القول ان من المحتمل ان يكون ((جواب)) هو مصدر اجاب على فرض ان اصله (افعال) فحذفت الهمزه فصار(فعال) وهذا الامر اقرب الى الواقع اللغوي فهو يعتمد على تقدير واحد بينما الحاله الاولى التي قيل بها تعمتد على تقديرين وهذا يعني ان الامر الاول اقرب الى تداولية اللغة واعتماده يدخل في نطاق تيسير النحو ، ويحتمل ايضا ان يكون ما سمي عند صاحب العين بأسماء مصادر ما هي الا مصادر لافعال ثلاثية .[٦]

ولعل الاشكال الذي يرد على هذه المقولة هو انها ان صدقت على بعض المفردات فانها لا تصدق على غيرها لان افعالها الثلاثية تدل على معانٍ غير المعاني التي تدل عليها في صيغتها الرباعية فمثلاً (جاب) في قولنا : جاب الارض ، أي سعى فيها يختلف عن معنى الفعل (اجاب) الذي يدل على رد السؤال فاذا كان (جواب) مصدراً للفعل الثلاثي يستلزم انه يدل على معناه الذي هو (السير) بينما (جواب) المستعمل هو الرد على السؤال ، ومناقشة هذا الامر لا تحتاج الى مؤونة كثيرة اذ انه من المحتمل وبناء على نظرية الاصل الواحد ان يكون هذا المصدر دالاً على ذلك المعنى المشترك او ان يقال ان هنالك تطوراً لغوياً اعترى هذه الالفاظ لان (الجواب) في اصله السرعة في السير والانتقال ثم انتقل الى السرعة في الجواب[٧] او ان يقال انه من باب المشترك اللفظي فغلب الاستعمال في جهة ولم يغلب في الأخرى ، او انها كما يرى – صاحب العين – مصادر أميتت افعالها الثلاثية[٨] .

٢– القول الثاني : وقد نسب هذا القول الى ابن مالك ولعله الأشهر من بين الاقوال وبحثه ابن هشام في معرض تعريفه للمصدر اذ قال ان (المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل) قال : (واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسماً دالاً على الحدث لكنه لا

يجري على الفعل * وذلك نحو قولك اعطيت عطاء فان الذي يجري على اعطيت انما هو ((اعطاء)) لانه مسبوق لحروفه)[٩] ، هو ما يفهم من تعريف ابن مالك لاسم المصدر بانه (بأنه ماساوى المصدر في الدلالة على الحدث ولم يساوه في اشتماله على جميع احرف فعله) [١٠] .

ومن الواضح ان هذا القول هو ليس من ضوابط المتقدمين اذ لم يشر اليه احد منهم ولعله من اجتهاد المتأخرين كابن مالك وغيره وتتجلى فيه الغاية التعليمية بوضوح كما ان بعض وجوهه لا تخلو من تأويل وتقدير ، كما ان هذه الدعوة تحتاج الى دليل والدليل مفقود اذ من المحتمل ان تكون هذه الصيغ ذات معان اخر كالعلمية وغيرها فضلاً عن احتمال كونها مصادر غير قياسية ، ومجرد هذا الاحتمال كاف لدفع تلك الدعوة الا ان يكون التفريق من باب المسامحة او الاصطلاح الخاص ، وعلى الباحث ان يذكر حين استعماله لهذا المصطلح نسبته الى صاحبه حتى يتضح للقارىء انه من باب الاصطلاح الخاص وهذا ما تقتضيه قواعد البحث في مثل هكذا اصطلاحات غير متواطيء عليها.

٣- المصدر الميمي

ذكر الرضي في معرض حديثه عن اسم المصدر انه شيئان وهذان الشيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيداً في اوله ميم مثل المقتل والمستخرج[١١] وممن عده كذلك بدر الدين ابن مالك ، قال : (اعلم ان اسم المعنى الصادر عن الافعال كضرب او القائم بذاته كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر فان كان اوله ميم مزيدة هي لغير مفاعله كالمضرب والمحمده او كان غير ثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم مصدر والا فهو المصدر) .[١٢]

ومما لاشك فيه ان هذه الصيغة التي ادعي انها اسم مصدر هي من الصيغ القياسية في اللغة اذ انه من الممكن ان تصاغ مثل ذلك على اوزان معينة مثل (مفْعَل) من الثلاثي بفتح العين وسكون الفاء[١٣] وغيرها من الصيغ المحددة ، غير ان دعوى ان المصادر اسماء مصادر لا تخلو من نقاش فقد صرح سيبويه بأنها مصادر وان لم يصرح بأنها مصادر ميمة[١٤] ، وذهب ابن هشام الى ان تسميها اسماء مصادر ما هي الا تجوزاً ، قال : (وانما سموه احياناً اسم مصدر تجوزاً) [١٥] .

وأشار صاحب كتاب معجم قواعد اللغة العربية الى ان كون المصدر الميمي عند اكثر النحاة مصدراً وليس اسماً للمصدر[١٦] ، ولعل الذي قاد المتأخرين الى اخراجها من فئة المصادر هو عدم انطباق حد المصدر عليها فعلي سبيل المثال حين شرح الرضي حد ابن الحاجب من ان اسم المصدر هو (اسم الحدث الجاري على فعله) بين ان الجري يعني انه (اصل له ومأخذ اشتق منه) كما مر * فالظاهر من كلام الرضي ان المصدر سمي مصدراً بلحاظ كونه أصلا للاشتقاق وما لم يكن منشأ للاشتقاق فوصفه بالمصدر غير تام لهذا اخرج المصدر الميمي من فئة المصادر مع كونه دالا على الحدث .

٤- القول الرابع :

ان اسماء المصادر هي مصادر اجريت على غير افعالها وهذا القول هو ظاهر كلام بدر الدن بن مالك اذ يرى انه (ان كان اوله ميم مزيدة هي لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة او كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء)[١٧] وهو ماصرح به الطبلاوي ونقله الصبان في حاشيته على الاشموني من انها مصادر اجريت على غير افعالها)[١٨] – يعني والوضوء – ومن الواضح ان هذا القول يرجع الى ما ذكرناه فيما مر عند تحليلنا لقول صاحب العين ، اذ ذكرنا انه من المحتمل ان تكون هذه الالفاظ التي قال عنها انها اسماء مصادر ما هي الا مصادر لافعال معينة اجريت على غير افعالها ، او انها مصادر لافعال اميتت افعالها فجرت على غيرها اذ صرح صاحب العين بموت بعض الافعال [١٩] .

المبحث الثاني

البعد المضموني والمعنوي في التفريق

ويختص بدراسة اسم المصدر من حيث المعنى ، اذ يعد البعد المضموني مرتكزاً مهماً في دراسة اسماء المصادر اذ انه وفقاً لهذه المعايير يمكن ان نجد ابعاداً اكثر موضوعية وذلك لان البعد المعنوي يمكن ان يقع في دائرة الحس والحسبان او قل الاطراد والقياس اكثر من البعد الشكلي الذي ظهر فيما تقدم انه لا يمكن الركون الى ضابط مطلق يعول عليه او يعتمد عليه اساساً موضوعياً للتفريق بشكل مطرد وقياسي وقد تقدم ما يكفي لايضاح ذلك في المبحث الاول .

غير ان اعتماد هذا المعيار – المعنوي – لقياس اسم المصدر لم يكن له صورة واحدة بل كانت هنالك صور متعددة للتفريق او التشابه كما ان بعض الاقوال لا تخلوا من شيء من النقاش كما سيتضح في ثنايا الحديث .

وعامة فان هنالك عدة اقوال ذكرت في هذا الجانب من المفيد ان تقف عندها بالشرح والتحليل ، وقد اجملناها فيما يلي :

القول الاول : انه لا فرق مضموني بين المصدر واسمه أي انهما متحدان وهو ظاهر كلام ابن مالك ، اذا يقول في معرض حديثه عن اسم المصدر انه (ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه لفظاً او تقديراً دون تعويض من بعض ما في فعله) .[٢٠]

وعامة يمكن القول انه بالرغم من اختلافهم في صيغة المصدر واسمه الا ان عباراتهم تنتهي الى التسوية بينها من حيث المعنى [٢١] وحقيقة هذا القول ترجع الى ما أسلفنا من ان هذه الالفاظ التي قيل انها اسماء مصادر ما هي الا مصادر وسيأتي تحقيق القول في ذلك عند بيان وجهة نظر الباحثين .

٢- القول الثاني :انها تدل على الذوات وهذا القول يشمل دلالتها على الاعلام مثل ((حماد)) علماً للمحمده ، وسبحان ((علما)) للتسبيح ، جاء في شذور الذهب في ثنايا الحديث عن اسم المصدر ان منه (ما كان من اسماء الاحداث كسبحان علماً للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة) [٢٢].

وقد يكون اسم عين كما ورد عن الرضي في شرح الكافية قال (... وهو شيئان احدهما مادل على المصدر في اوله ميم كالمقتل والمستخرج ، والثاني اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر كقول الشاعر :

اكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا [٢٣]

وأضاف ايضا انه اسم جنس نقل عن موضعه لافادة الحدث[٢٤] – وكون هذه الاسماء اعلاماً يخرجها من كونها مصادر الى كونها اعلاماً مع بقاء صورتها المصدرية ، وهي ايضا بهذا الوصف لا ينطبق عليها الحد النحوي ويخرجها من باب المصدر من حيث العمل ، ودعوى انها اسماء مصادر يمكن ان تكون من باب الاضافة اللامية – اي بمعنى اللام – او قل هي اعلام منقولة وهذا الامر وارد في العربية .

اما كونها اعلاماً لاجناس او اعين فهذا القول اما ان يراد منه هو كون هذه المصادر دالة على ذوات معينة مع بقاء هذه الدلالة عليها وهو الذي يظهر من كلام الرضى وهذا المعنى يمكن ان يتصل بقول اخر سيأتي بحثه .

او ان يكون المراد منه انها لم تبق على ذواتها بل انتقلت للدلالة على الحدث وهو الذي يفهم من كلام ابن هشام وهذا الوجه لا يخلو من تكلف واضح .

٣- القول الثالث : وهو الذي يذهب الى التفريق بينهما من حيث الدلالة على النسبة وعدمها وقد قال به ابو ابقاء العكبري في الكليات ، قال : (وقيل المصدر موضوع للحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه) [٢٥] يعني ان اسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو ، وقد عُبر عنه بأسلوب اخر اذ قيل ان اسم المصدر يدل على الحدث الساذج – أي المادة الاصلية للغة – والمصدر يدل على الحدث مضافاً الى النسبة [٢٦] .

وذهب العلامة الدكتور مصطفى جمال الدين في معرض حديثه عن اقسام المعنى وعلاقتها بالصيغة ان كل واحد من المصادر والافعال والاوصاف يؤدي معنى لا يؤديه الاخر ...

أ- فقد يلاحظ الحدث الصادر عن الذات باعتبار وجوده في نفسه من دون ملاحظة صدوره وانتسابه للذات وهذا مفهوم اسم المصدر .

ب- وقد يلاحظ الحدث الصادر عن الذات باعتبار صدوره وكونه منتسباً للذات وهذا مفهوم المصدر .[٢٧]

وخلاصة ذلك ان المصدر ما دل الحدث والنسبة واسم المصدر ما دل على الحدث دون النسبة ، وهذا يعني ان الصيغة الصرفية اذا لحظ فيها الحدث دون النسبة كان المعنى اسماً مصدرياً .

ومن الواضح ان هذا القول لا يفرق بين المصدر واسم المصدر من حيث الصيغة اذ كلاهما يمكن ان يكون بصيغة واحدة هذا من جهة ومن جهة اخرى ان التفريق في لحاظ النسبة وعدمها انما يرجع لاعتبار وتقدير المنشئ او المتكلم او السامع فهو امر نسبي ، كما ان هذا القول لا يعد من المباحث النصية او تحليل النصوص

وانما يدرج في نطاق فقه اللغة او علم اللغة (كونه خلاف الواقع الخارجي اذ لا يوجد مصداق لمحدث غير منتسب الى ذات واستلزمه عدم صحة اضافة اسم المصدر الى ذات كقولنا " غسل زيدٍ " [٢٨] ، اذ ان غاية التفريق بينهما هو الوقوف ، عند منشأ الاشتقاق أهو المصدر ام اسم المصدر ، كون المصدر دالا على الحدث والنسبية فهو دال مركب وهذا يخرجه من كونه منشأ للاشتقاق لذا رجح اصحاب هذا الرأي ان يكون اسم المصدر منشأ الاشتقاق لدلالته البسيطة على الحدث [٢٩] .

٤- القول الرابع :

يذهب الى ان المصدر دال على الحدث والذات واسم المصدر دال على الحدث فقط ، وهو ما قاله ابن القيم في بدائع الفوائد قال : (وانما الفرق المعنوي بين المصدر واسم المصدر فهو ان المصدر دال على الحدث وفاعله ، فاذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دل على الحدث ومن قام به فيدل التسليم على السلام والمسلم – بكسر اللام المشددة – وكذلك التكليم والتعليم واما اسم المصدر فانما يدل على الحدث وحده ، فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلِّم ومكلِّم بخلاف التكليم والتسليم ، فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث) [٣٠] ، وقد تصور بعضهم ان كلامه يحمل المعنى نفسه الذي تقدم – عند الاصوليين – كما يبدو من كلام الاستاذ صلاح الدين الزعيلاوي اذ يقول في تعقيبه على كلام ابن القيم من ان اسم المصدر (مدلوله الحدث باعتبار صدوره عن الفاعل المنسوب اليه واسم المصدر دال الحدث مع ملاحظة تعلقه بالمنسوب اليه)[٣١] ، وهذا الكلام غير صحيح ذلك ان اقرار الاصوليين فيما يتعلق بالمصدر هو ارادة النسبة لا اطراف النسبة ، بمعنى ان المصدر دال على امرين بينما كلام ابن القيم يشيرالى ان المصدر دال على امور ثلاثة .

والرؤية التحليلة تكشف لنا عدم اتحاد القولين اذ ان القول الاول الذي يشير الى ان المصدر يدل على النسبة والحدث ينحل من حيث الدلالة الى امرين _ نسبة + حدث) أي انه يدل على معنى اسمي ومعنى حرفي – حسب معاني الأصوليين – فالحدث مدلول اسمي والنسبية مدلول حرفي .

اما قول ابن القيم فينحل من حيث الدلالة الى مدلولات ثلاثة :

الاول : هو الحدث ، والثاني : هو النسبة ، والثالث : هو المنسوب اليه – أي المتكلم – وعليه يكون المصدر حاملاً لمدلولين اسمين واخر حرفي ولا يخفى ما في قول ابن القيم من مسامحة ولعله قصد المعنى الاول ولم يصبه اذ ان دلالة الصيغة على معنى اسمي امر لا يقره اهل العربية والأصول وانما يتأتى من السياق وما تدل عليه الصيغة هو النسبة والزمن لان النسبة معنى ذائب في طرفي الجملة ، فمفاد كلام ابن القيم ان المصدر جملة تامة مكونة من مسند ومسند اليه وبينهما النسبية وهذا امر لا يصمد أمام التحليل ولا نظن انه يلتزم به في ثنايا تحليله لذا نرجح – كما تقدم – انه قصد المعنى الأول ولم يصبه .

٥- القول الخامس : ان المصدر يدل على الحدث بينما يدل اسم المصدر على لفظ المصدر فهو اسم للفظ لا للحدث جاء في حاشية الصبان ان اسم المصدر ليس مدلوله بل لفظ المصدر [٣٢] ، والواضح هنا ان الفرق بين اسم المصدر والمصدر هو الفرق بين العلمية وغيرها ، فأسم المصدر هو علم للمصدر والمصدر يشير الى الحدث في وجوده الذهني والحدث يشير الى الواقع الخارجي وعلى هذا تكون عملية الانتقال الدلالي كا ممثل لها في ادناه :

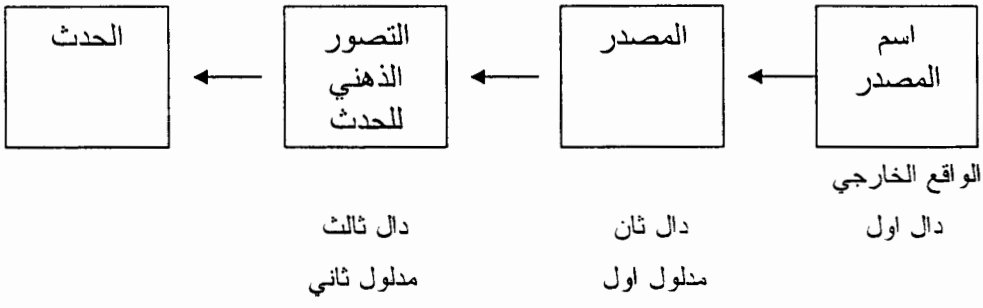

ومن الواضح ان هذه دعوة لم يقم عليها دليل وما هي الاحالة من الاستغراق الذهني وتصور الامور على اساس عقلي صرف ، وهذا قريب مما ذكره بعض الاصوليين من ان الفرق بين المصدر واسم المصدر يقوم على اساس التصور الذهني والمفهومي لمدلوليها ، اذ يلحظ الاول (المصدر) بما هو مجموعة من الاحداث الخارجية ويلحظ مجموع هذه الاحداث على انها وجود معين خارجي فهو باللحاظ الاول يسمى مصدراً ويسمى باللحاظ الثاني اسم مصدر بمعنى ان العقل والعرف يحلل الفعل في عالم المفهوم والتصور الى مرحلتين احدهما الفعل بما هو حدث يصدر عن فاعل والاخرى الفعل بما هو موجود بالذات في الخارج ، وهذا واضح جداً بما في مثل الايجاد والوجود فانهما على الرغم من وحدتهما بحسب الواقع والحقيقة بينهما فرق واضح بحسب عالم المفهوم [٣٤] ، وهذا لا يخلو من بعد عن تداولية اللغة ، لهذا لا نجد الاثر الواسع لهذا القول عند المتقدمين من النحاة كسيبويه وغيره .

٦- القول السادس : وخلاصة هذا القول ان المصدر يدل على الحدث بما هو مجموعة من الحركات والافعال اما اسم المصدر فيدل على ناتج الحدث [٣٥] او الاثر الناشيء من ذلك الحدث وقد قال به جمع من اللغويين كالفيومي في المصباح المنير قال : (أي ان الغسل بالفتح المصدر الدال على حدث الفعل والغسل بالضم هو الحال او الاثر الحاصل من حدث الفعل) [٣٦] . وهذا القول هو المشهور بين المتاخرين من الاصوليين كالسيد الخوئي (رض) قال : (والفرق بين المصدر واسمه واضح فان معنى المصدر هو الحاصل من المعنى المصدري) [٣٧] .

ومن الواضح ان هذا القول يفرق تفريقاً واضح الابعاد بين المصدر واسمه وعليه فأن كون اسم المصدر يدل على ناتج الحدث يقربه من معنى المفعولية – وبناء على هذا الفهم فأن اسم المصدر لا يعمل لكونه ناتج الحدث لا الحدث ويمكن ان نؤشر على هذا القول بعض الملاحظات هي :

١- على الرغم من ان الدكتور مصطفى جمال الدين حاول استقراء اراء الاصوليين في ذلك لان بحثه انصب في هذا الاتجاه الا انه اغفل نسبة هذا القول للاصوليين وقد اشار في بعض هوامشه وبشكل عرضي ناسباً اياه الى فنذريس [٣٨] .

٢- قد يقرب هذا القول من قول ابن هشام غير ان الفرق بينهما يكمن في ان قول ابن هشام يشير الى انتقال دلالة المصدر من العين الى الحدث رجوعاً .

٣- ان هذا القول – في الغالب – لا يفرق بين المصدر واسم المصدر من حيث الصيغة .

٤- يعد هذا القول اكثر قابلية للخضوع الى المقاييس الدلالية وقد يكون فيه جانب من اللحاظ الاعتيادي الذي يرجع الى قابلية المفسر او المحلل في عده اسم مصدر او مصدراً .

٥- ان هذا الاصطلاح المتقدم بهذا اللحاظ لاسم المصدر هو اصطلاح خاص .

المبحث الثالث

اختيار الباحثين

خلص لدينا فيما تقدم ان هنالك تعارضاً كبيراً في تحديد ماهية اسم المصدر وهذا التعارض في الاقوال يكشف لنا حقيقة ان قضية اعتبار اسم المصدر هو موضوع اجتهادي يعتمده بعض النحاة على وفق مقياس معين ويعتمده اخرون بمقياس اخر وبعد تقصي الاقوال ودراستها كان لنا رأي نجد انه اقرب انسجاماً مع الواقع اللغوي .

وخلاصة ما ذهبنا اليه ان هذه الالفاظ التي قيل عنها انها اسماء مصادر ما هي الا مصادر اذ ان جميع المعايير المتبعة في تعريفها وتحديدها هي معايير نسبية تقبل النقض وتعتمد التقدير والتأويل اساساً في ثبوتها وهذا الامر يزيد النحو تعقيداً دون طائل ولهذا ذهبنا الى القول بأن هذه الالفاظ مصادراجريت على غير القياس – والضوابط التي وضعها النحاة للمصادر – وما قادنا الى ذلك الا مجموعة من الادلة توصلنا اليها بعد البحث والتقصي هي :

١- عدم وجود صيغة خاصة مطردة لاسم المصدر اذ انه يوجد لبعض الأفعال اسماء مصادر ولا يوجد لأفعال اخرى .

٢- ان اسماء المصادر والمصادر من حيث العمل يعملان جميعاً وبالطريقة نفسها وقد تكلف بعض النحاة في القول من انها نابت مناب المصدر فعملت واستدل بقول الشاعر :

اكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا (٣٩)

وهذا تكلف الهدف منه ايجاد تخريج لـ (عطاء) لانها لم تكن على صيغة المصدر وجاء ما بعدها منصوباً .

وقد زعم ابن هشام ان ما ادعي انها اسماء مصادر لا تعمل عند اهل البصرة ولم يقف الباحثان على صحة هذه النسبية ولا سيما في الكتب المعتمدة لمتقدمي النحاة فضلاً عن كتب الخلاف النحوي كالانصاف في مسائل الخلاف لا بل وجدنا من المتأخرين من يشير الى خلاف ذلك كما ورد في تفسير اللباب لابي عادل الحنبلي قال (الا ان في اعمال المصدر عمل مسماه خلافاً مضطرباً فنقل عن البصريين المنع وعن الكوفيين الجواز ونقل العكس عن الفريقين)(٤٠)

٣- اننا لانجد متقدمي النحاة يفرقون بينهما حتى ان سيبويه افرد لها باباً سماه (باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لان المعنى واحد) (٤١) ، كما ان المبرد يشير الى ان الفعلين اذا اتفقا في المعنى جاز حمل احدهما على الاخر ، ويشير بذلك الى قوله تعالى ((والله انبتكم من الارض نباتاً)) (٤٢) ، فحمل مصدر (نبت) على (أنبت) (٤٣) ، وذهب الزجاجي الى ارجاع هذه المصادر الى افعالها معتمداً التقدير في الاية الكريمة فـ (نباتاً) ليست مصدراً لـ (أنبت) بل مصدراً لـ (نبت) تتقدير ذلك : انبتكم فنبتم نباتا .(٤٤) وملاحظة اقوال النحاة المتقدمين يؤيد ما نذهب اليه من ان ما ادى انها اسماء مصادر ما هي الا مصادر .

٤- ما ذهب اليه بعضهم – كما تقدم في صفحات هذا البحث – من ان اسماء المصادر هي مصادر اجريت على غير افعالها .

٥- ادخال المصدرالميمي في فئة اسم المصدر دليل على انهما شيء واحد كما يظهر من تسميتهم له مصدراً .

٦- ان مذهب اهل الاصول بوصفهم الباحثين عن المعني فان كلمتهم تكاد تجمع على عدم التفريق في الغالب بين اسم المصدر والمصدر.

٧- نجد كثيراً من التردد في اقوال القوم اذ لا نجدهم – في الغالب – يجزمون بأن لفظاً ما هل هو مصدر او اسم مصدر بل كثيراً ما تضطرب العبارة فيقولون تارة مصدر وتارة اخرى اسم مصدر .

٨- كما اننا نجد ان القول بأن هناك فرقاً من حيث الصيغة بين المصدر واسم المصدر امر لا يخلو من نقاش وان ما ادعي انها اسماء مصادر لا تخلو اما ان تكون مصادر جاءت على غير القياس او انها صور اخرى لمصادر هذه الافعال مسموعة من العرب وغير مقيس عليها ، وهذا الامرله نظائر في العربية .

٩- قد تكون هذه الصيغ – التي قيل انها اسماء مصادر – هي مصادر لافعال وهذه الافعال اميتت كمااشار صاحب العين (٤٥) فلما لم يجد القوم لهذه المصادر افعالاً من لفظها تصورها اسماء مصادر لصيغ اخرى ،او انها مصادر لافعال موجودة ونسبت الى غيرها فكانت بلحاظ النسبة اسماء مصادر كما في (نبات) الذي تقدم الحديث عنه ، هذا اذا ما استثنينا المصدر الميمي لوضوح الامر فيه .

١٠- قد يكون السبب في ذلك هو تعدد اللغات اذ يرد اللفظان بمعنى واحد ويقال انهما لغتان وهذا الشيء وارد في العربية .

١١- ان التفريق المعتمد على البعد الشكلي اصطلاح محض لا يحمل بعداً وطيفياً .

واخيراً نرى ان المعيار الشكلي في التفريق لا يجدي نفعاً كثيراً وعليه فاللجوء للمعيار المضموني ان كان لابد من قبوله فهو الاقرب .

الخاتمة

مما تقدم يمكن لنا ان نجمل نتائج البحث فيما يلي :

١- ان اسم المصدر هيأة درست على هامش دراسة المصدر اذ لم يأخذ اسم المصدر في الدراسات النحوية طابعاً مستقلا في البحث وقد درس في باب عمل اسم المصدر .

٢- اما في الدراسات الأصولية فقد درس اسم المصدر من اجل الوصول الى أصل المشتقات وقد انعكس ذلك على مجمل الآراء في هذا الجانب عند الأصوليين والنحويين .

٣- ويمكن لنا القول – بشكل عام – ان المعيار الشكلي هو ما عمد اليه النحاة وان المعيار المضموني هو ما عمد اليه الأصوليون وذلك نتيجة لطبيعة اختلاف الغاية بين الدرسين ، اذ ان الغاية في الدرس النحوي هي دراسة وظيفة دلالة الهيأة فكان المعيار شكلياً وكما كانت غاية الأصوليين هي البحث عن اصل الاشتقاق كان البحث في المعنى المجرد والمعنى المركب .

٤- تنوعت المعايير الشكلية في التفريق ولعل اجمعها ما ذكره بدر الدين بن مالك كما مر في ثنايا البحث .

٥- ان مصطلح اسم المصدر من الناحية التاريخية قديم في العربية غير انه كان في اول امره في كتب المعاجم ومر ذكره فيها باهتاً كما هو الحال في كتاب العين اذ وردت بعض الاشارات في ذلك ثم ظهر بشكل بارز عند المتاخرين من النحاة كأبن مالك في التسهيل وشرحه .

٦- ان المعيار الشكلي في التعريف معيار نسبي يحتمل الاخذ والرد فما هو اسم مصدر عند نحوي قد يكون مصدراً عند اخر والذي يظهر ان غاية التفريق غاية تعليمية او هي الجائية كما يعبر الاصوليين يلجأ اليها النحوي لمالم يجد صورة مقبولة لبعض الصيغ كونها من المصادر .

٧- تقدم ان الاعم في المعيار المضموني انه كان اختياراً اصولياً فقد تعددت فيه الاقوال الى حد كبير يفوق سابقه (المعيار الشكلي) .

٨- قد يتفق الكثير من الاصوليين على انه ليس للصيغة اثر في التفريق بمعنى ان صيغة المصدر واسم المصدر صيغة واحدة والاختلاف بينهما باللحاظ .

٩- لابدّ في المعيار المضموني من نسبة القول الى صاحبه عند استعماله واخيرا خلص الباحثان الى ان المعيار الشكلي في التفريق معيار يحتمل النقاش الى حد كبير مما حدا بهما الى القول بأن ما ادعي بانها اسماء مصادر ما هي الا مصادر غير قياسية او مصادر ثانية للفعل او انها مصادر لافعال ميتت او انها مصادر الافعال اجريت على غير افعالها ولابد من القول ان دفة البحث والاراء الكثيرة فيه تطلب من الباحثين جهداً لا يستهان به ، راجين ان ينال رضا قارئيه والله الموفق .

الهوامش

١-تفسير القران ، السيد مصطفى الخميني : ٢٤٧/١، ٢٧٥ .

• انما قلنا صاحب العين دون الخليل حتى تخرج من اشكالية نسبة المعجم الى الليث او الخليل لاننا وجدنا الازهري في التهذيب ينسب الاقوال لليث ولعله يرى ان العين لليث وليس للخليل كما في ج١ /٥ ، ٧ وصفحات اخرى .

٢- العين ٣٣٢/١.

٣- ينظر التسهيل :١٤٢ .

٤- شرح التسهيل : ٣/ ١٢٢ .

٥- شرح التسهيل ٣/ ١٢٢

٦- ينظر العين : ٣٣٢/١ .

٧- ينظر التحقيق :المجلد العاشر ، مادة (جوب)

٨- ينظر العين : ٣٣٢/١ .

• تابع ابن هشام في تعريفه المصدر الرضي في شرحه الشافية ويبدو ان القيد الذي اعتمده ابن هشام ليس نصاً على مراده بالمعنى الأصولي للنص فالنص معناه ما كان قطعي الدلالة اذ يحتمل معنى اخر كما هو عند الرضي اذ ان الرضي قال في شرحه لهذا القيد قال الجاري على الفعل احترازاً من

نحو العالمية والقادرية) وقال (هذا المصدر جاء على هذا الفعل أي اصل له ومأخذ اشتق منه) وقال الدكتور الزعبلاوي صاحب كتاب مصطلحات نحوية شرح الشافية ٣/ ٣٩٩-٤٠٠ معلقاً على شرح الرضي بانه احترز من المصادر الصناعية لانها ليست مصدراً لاشتقاق الفعل ، ينظر مصطلحات نحوية ٣٦١/١ من هذا يتضح الفرق في فهم قيد الاحتراز من (الجرى على الفعل) بين فهم الرضي وفهم ابن هشام .

٩- شرح شذور الذهب / ٣٣٨

١٠- التسهيل /١٤٢ .

١١- ينظر :شرح الكافية : ١٨٩/٢ .

١٢- ينظر : شرح ابن الناظم : ٤١٦ .

١٣- ينظر : المصباح المنير :٣٦٠/٢

١٤- ينظر : الكتاب :٣٥٢/١ .

١٥- شذور الذهب : ١٦٣.

١٦- ينظر : معجم قواعد اللغة العربية :٥٠/٢ .

* مر في ص ٥ من هذا البحث .

١٧- شرح ابن الناظم :٤١٦ .

١٨- ينظر : شرح الاشموني :١٨٨/٢.

١٩- ينظر العين :٤/ ٣٠٢ .

٢٠ – التسهيل :١٤٢ ، وينظر شرح الاشموني :٢/ ١٨٨ .

٢١- ينظر البحث النحوي عن الاصوليين : ١٠٣ .

٢٢- شذور الذهب : ١٦٣ .

٢٣- ينظر : شرح الكافية : ٢/ ١٨٩ .

٢٤- المصدر والصفحة نفسها .

٢٥ – الكليات :٨٢٣ .

٢٦- ينظر البحث النحوي عند الاصوليين : ٩٨

٢٧- المصدر نفسه

٢٨ ينظر : مباحث الدليل اللفظي : ٣٥٠ .

٢٩- ينظر : البحث النحوي عند الاصوليين : ٩٨ .

٣٠- بدائع الفوائد : ٢/ ٢٩٦ .

٣١- دراسات في النحو : ١/ ١٨٥ .

٣٢- ينظر : حاشية الصبان : ٢/ ١٨٨ ،

٣٣- ينظر : مباحث الدليل اللفظي : ٣٥٣ .

٣٤ – مصباح الاصول : ٢/ ٥٢٢ .

٣٥- المصباح المنير : ٢/ ٤٤٧ .

٣٦- مصباح الاصول : ٢/ ١٩ .

٣٧- ينظر : البحث النحوي عند الاصوليين :١٠٠.

٣٨- ينظر : شرح ابن عقيل : ٣/ ٩٩ .

٣٩- تفسير اللباب : ١٦ / ٣٤٢.

٤٠- الكتاب : ١/ ٣٥٢ .

٤١- ينظر : المقتضب : ١/ ١٥٠ ؛ ينظر الاصوليين في النحو : ٣/ ١٣٤ .

٤٢- ينظر : الجمل في النحو : ١/ ١٤٢ .

٤٣ – ينظر : العين مادة (قبل)

المصادر

١- الاصول في النحو لابي بكرمحمد بن سهيل السراح النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، د.ت .

٢- البحث النحوي عند الاصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٠ م .

٣- بدائع الفوائد للعلامة الامام ابي عبدالله محمد بن ابي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ ضبطه احمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت) .

٤- التحقيق في كلمات القران الكريم تأليف المحقق العلامة المصطفوي ، ط٢ ، ١٣٨٥ هـ .

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن مالك ، ت ٦٧٢ ، وزارة الثقافة العربية المتحدة ، ١٩٥٩م .

٦- تفسير القران مصطفى الخميني ، تحقيق مؤسسة تنظيم ونشر اثارالامام الخميني ،ذ ط٢ ، ١٤١٨ هـ ، طبعة مؤسسة العروج .

٧- تهذيب اللغة لابي منصور محمد بن احمد الازهري ت ٣٧٠هـ ، تحقيق عبد السلام محمد هاورن واخرون ، راجعه محمد علي نجار ، دار القومية العربية للطباعة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ .

٨- الجمل في النحو لعبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، ت ٣٣٧هـ ، تحقيق بن ابي شنب ، باريس ، ١٩٥٧ .

٩- حاشية الصبان علي الاشموني محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ ، المطبعة الشرقية ١٣١٩ هـ .

١٠-دراسات في النحو صلاح الدين الزعبلاوي ، اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٤م .

١١- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل ت ٧٦٩ هـ على الفية الامام ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

١٢- شرح الاشموني على الفية ابن مالك على بن محمد الاشموني ، ت ٩٠٠ هـ ، المطبعة الشرقية ١٣١٩هـ .

١٣- شرح الفية ابن مالك لابن الناظم ابي عبد الله بدرالدين بن محمد ، حققه وضبط شواهده الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل بيروت ، د.ت .

١٤-شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق الدكتور ، عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون هجر للطباعة والنشر، ط١ ، ١٩٩١ .

١٥- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي .

١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تصنيف جمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد بن هشام الانصاري ت ٧٦١هـ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه ، د. اميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .

١٧- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ابو البقاء ايوب بن موسى الحسيني ، ت ١٠٩٤ هـ ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥ .

١٨- اللباب في علوم الكتاب ، لابن ابي عادل الحنبلي ، تحقيق : الشيخ اعادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٨ .

١٩- مباحث الدليل اللفظي ، تقريرات السيد محمد باقر الصدر (قدس) ، تاليف محمود الهاشمي ، النجف الاشرف ، د. ت .

٢٠- مصباح الاصوال ، تقريرات السيد الخوئي للسبهودي ، تاليف محمود الهاشمي ، ط٥ ، ١٤١٧ هـ .

٢١- المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عطية ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

٢٢- معجم القواعد العربية ، عبد الغني الدقل ، مكتبة مشكاة الاسلام ، د.ت .

Gerund: Study of the formal and objective gauges in the difference between the infinitive and the gerund

Researchers and specialists are similar in studying the history of Arabic language. Qur'an is the basis which attracted the linguists of Arabic language to found the branches of Arabic language and fix its principles. This is reason which makes the orientation of education have a particular trait. This action can be felt particularly in the way of writing and teaching in order to convey the knowledge of Arabic language to its learners accurately.

Although there are many fields in Arabic language which can generally be observed, distinguishing of some vocabularies, which come from the educational dimension, makes the linguists put a particular idiom for each vocabulary which has a particular difference. It is possible for this particular idiom to be included by the main title. There are some examples for this case. In Arabic, the infinitive is one of the subjects that are showed under the study of such an idiom.

In this research, we can study this subject under the following fields. The first field implies the formal gauges. The research includes what the linguists say and analyze, in addition to their opinions. The second field includes the intended gauges which are found in the linguists of the originality. The third field is the choice of the researchers, and the particular opinions of the idiom which has mentioned before.